

## أحزاب مغربية تطالب بتغيير القانون الانتخابي

محمد ماموني العلوي

على المادة التي سنتقل بموجبها مجموع المقاعد المخصصة للأحزاب الوطنية إلى أكثر من 100 مقعد عوض عن 90 مقعدا مقسمة بين لائحتي النساء والشباب، وذلك لإعطاء فئة النساء بشكل خاص مساحة أكبر من الحضور داخل مجلس النواب.

ويعتقد لزرقي، في تصريح لـ "العرب"، أن الإبقاء على لائحة الشباب هو شرعنة لقتل السياسة التي يكون محركها الشباب، بالإضافة إلى كونه يضرب التمثيلية داخل المؤسسة المنتخبة، فضلا عن "افتقاد الشباب الحزبي لوعي ديمقراطي يجنبه الوقوع في علاقة زبونية مع قادة الأحزاب الشعبوية التي تستثمر قدراتها التنظيمية من أجل تقديم موالين لها كتمثيل للشباب".

ووفقا لمصادرنا تدفع الأحزاب السياسية إلى تنظيم أكثر من اقتراع انتخابي في يوم واحد، خلال السنة المقبلة، حيث ستشهد انتخابات الجماعات المحلية، والغرف المهنية فضلا عن انتخابات مجلس النواب والمستشارين.

### أحزاب المعارضة تعمل على محاصرة أي تمدد انتخابي للعدالة والتنمية في الاستحقاقات المقبلة بالتنسيق في ما بينها

وترى قيادات حزبية أن المشاركة المباشرة للمواطنين والتفكير لمراسم الاقتراع لإجراء انتخابات الجماعات المحلية وكذلك مجلس النواب في يوم واحد، ستخفف من التكلفة المالية واللوجستية أيضا، والتي قد تصل حسب هذه المصادر لما يقارب المليار درهم عن كل اقتراع، خصوصا أنها تتزامن مع جائحة كورونا التي قد تستمر إلى ذلك الحين.

وأصبحت قضية الجمع بين أكثر من استحقاق انتخابي مطروحة بحدّة على اعتبار أنها تمنع من الأداء السياسي الفعال، وتمنع تجدد النخبة وتجعل تمثيلية البرلمان تقوم على علاقة زبونية مما يسهم باستغلال المال وظهور مرشحين للانتخابات دون مدلول سياسي أو برامج واضحة.

ولهذا يؤكد لزرقي أنه قد حان الوقت "لتوسيع حالة التنافس بين التعبير المحلي والتمثيل في البرلمان وإلّا فإن مجلس المستشارين باعتباره الغرفة الثانية سيمسح دون دور سياسي ما سيضرب التناغم المؤسساتي".

وأكد وزير الداخلية في لقائه الأخير مع الأحزاب على التحضير المكثف للعملية الانتخابية والتأكيد على الجاهزية لإجراء الاستحقاقات المقبلة في مواعيدها المحددة.

ويأتي هذا التأكيد كرد على من روج لتأجيل الاستحقاقات المقبلة لاعتبارات تتعلق بتدابير الأزمة الصحية وعدم استعداد الأحزاب.

ويعلق لزرقي على ذلك بأن "المغرب حسم في الخيار الديمقراطي بشكل لا رجعة فيه، وهذا ما يجعل فكرة تأجيل الانتخابات غير مقبولة لانعكاس ذلك على التجربة الديمقراطية المغربية".

وختم لزرقي بالقول إن طرح جائحة كورونا كسبب لتأجيل الانتخابات في ظل الوضع الحالي غايته خلق أجواء استثنائية، وهو أمر غير مقنع باعتبار أن الجائحة كما صرح وزير الداخلية باتت اليوم تفرض التعايش معها.



نحو تغيير قواعد اللعبة الانتخابية

## الاتحاد العام التونسي للشغل يتهم النهضة بإذكاء احتجاجات الجنوب

الحركة الإسلامية تناور لإرباك مسار تشكيل الحكومة



هل النهضة هي التي حركت الأوضاع

بتعيينات وفرض إقالات داخل أجهزة الدولة من الممكن أن تطول أتباعها. وسبق أن أكد هيكل المكي النائب عن حركة النهضة في تصريح لـ "العرب"، أن "الموالين للنهضة ومن يدورون في فلكها على غرار ائتلاف الكرامة يدفعون نحو الفوضى في هذه البلاد من خلال الدعوة إلى إسقاط الحكومة وإذكاء نار الاحتجاجات في الجنوب التي في ظاهرها تدعو إلى مطالب نساندها ولكنها في الخفاء تم تاجيحها بالفعل".

وأضاف المكي "من الأفضل أن تبقى حركة النهضة في المعارضة مع ائتلاف الكرامة، وعلى بقية الأحزاب أن تبحث عن نقاط التقاء، وبالأخص قلب تونس الذي يمثل جزءا من التونسيين، وعليهم تحمل مسؤوليتهم التاريخية".

والخسيس، قالت وزارة الدفاع التونسية، إنها تعاملت مع "حالة الاحتقان" التي شهدتها منطقة "الكامور" بقدر عال من المسؤولية للحيلولة دون إزهاق أرواح بشرية.

وتشهد ولاية تطاوين تظاهرات منذ حوالي شهر، تخللتها مواجهات بين المحتجين ورجال الجيش، وعمليات حرق إطارات عجلات وإغلاق الطرقات، على خلفية مراهمة قوات الأمن خيام المعتصمين لإزالتها.

ودخلت الولاية في 4 يوليو الحالي، في إضراب عام مفتوح، شمل كافة المؤسسات العمومية والخاصة ومنشآت النفط والغاز.

ووفق أرقام رسمية، تساهم حقول تطاوين بـ40 في المئة من إنتاج تونس من النفط، و20 في المئة من إنتاج الغاز.

تبني الاحتجاجات وأعطى مهلة للحكومة لتنفيذ بنود الاتفاق، لكن لم يتم إرسال وفد وزاري إلى المنطقة".

وقال "حزب النهضة وائتلاف الكرامة، يدفعان بالاحتجاجات إلى أقصى ما يمكن لتأزيم الوضع كرد فعل سياسي عما يحدث برلمانيا وحكوميا"، مستغربا من تزامن توتر الوضع في الكامور مع استقالة رئيس الحكومة من منصبه وإقالته لوزراء النهضة، وهو تصفية للحسابات السياسية بامتياز.

وفي الاتجاه ذاته ذهب مروان فلال، النائب بالبرلمان عن كتلة تحيا تونس (ليبرالي)، محذرا من أن تتخذ الاحتجاجات في الكامور منعرجا خطيرا، مؤكدا أن أي طرف يسعى لتعكير الأجواء هو "طرف لا يريد الخير للبلاد".

وأضاف فلال في حديث لـ "العرب"، أن "كل طرف (لم يحسد أي طرف) يهدد الأمن القومي واستقرار المواطنين ويسعى للزج بالبلاد نحو مربع العنف، لا بد أن تجمع الطبقة السياسية على عزله من المشهد".

ويرى متابعون أن التطورات الحاصلة في المسار الحكومي والبرلماني ساهمت في حدوث التصعيد بالكامور.

وكان رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ قرر إقالة 6 وزراء من النهضة في الحكومة سوسيعات قبل تقديم استقالته وهو ما شجبتها الحركة.

وترأمت استقالة الفخفاخ مع تقديم كتل النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة لائحة لسحب الثقة من الحكومة، لكن أبطلتها استقالة الفخفاخ.

وحذرت النهضة في بيان صادر عنها من مخاطر قيام رئيس الحكومة المستقل

حركة النهضة الإسلامية تذكي الاحتجاجات في الجنوب، هذا ما خلّصت إليه أطراف سياسية ونقابية في تونس بعد إغلاق شباب ولاية تطاوين الحدودية محطة لضخ البترول حيث اتهم هؤلاء النهضة بمحاولة تكريس المزيد من الضغوط على حكومة إلياس الفخفاخ المستقيلة كرد فعل على إقالة وزرائها وكذلك إرباك مسار تشكيل الحكومة الجديدة.

خالد هدي

وأغلق محتجون محطة لضخ البترول في محافظة تطاوين، مطالبين الحكومة بتنفيذ اتفاق "الكامور" الذي أبرموه مع تطاوين وأغلقوا المحطة المقامة في المنطقة.

ونذهب متابعون إلى اتهام حركة النهضة بالمانورة في ما تبقى من جولات اللعبة السياسية، باستغلال تطورات الوضع في الجنوب لـ "تاجيح" الوضع، كرد فعل إزاء التطورات التي وضعتها لأول مرة منذ ثورة يناير 2011 خارج الحكومة بعد إقالة وزرائها بطريقة اعتبرتها الحركة مهينة من "رئيس حكومة مستقيل".

وتعد استقالة الفخفاخ صفة للنهضة حيث استعاد الرئيس سعيد بذلك زمام المبادرة لتكليف "الشخصية الأقدر" برئاسة الحكومة وهو ما أغضب الحركة.

وأكد سامي الطاهري، في تصريح لـ "العرب"، أن "مطلب شباب الكامور في تطبيق الاتفاق مشروع منذ ثلاث سنوات، وأن الحكومة أخلت بتعهداتها وخصوصا حكومة يوسف الشاهد". وتابع المسؤول النقابي أن "اتحاد الشغل

تونس - في أحدث تصعيد بين الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر منظمة نقابية في البلاد، وحركة النهضة، اتهم نقابيون الحركة الإسلامية بتوتير الأجواء في ولاية تطاوين (جنوب) التي تشهد حراكا احتجاجيا، كرد فعل منها على رفض قرار إقالة وزرائها من حكومة الفخفاخ، علاوة على إرباك مسار تشكيل الحكومة الجديدة الذي بداه الرئيس قيس سعيد.



سامي الطاهري

الإسلام السياسي يدفع بالاحتجاجات إلى أقصى ما يمكن لتأزيم الوضع

واتهم سامي الطاهري الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل، النهضة بالوقوف وراء إغلاق عدد من المحتجين محطة لضخ البترول في تطاوين.

وطالب الطاهري في تدوينة عبر صفحته الرسمية على فيسبوك، الخميس، العمال والنقابيين بضرورة العودة إلى العمل في محاولة لتفويت الفرصة على النهضة التي تمارس ضغوطا على السلطة.

## قيس سعيد يبدأ مشاورات تكليف رئيس حكومة جديد

وأعلنت الحكومة التونسية إعفاء وزراء النهضة من مهامهم في خطوة أثارت غضب الحركة الإسلامية وشجبتها في بيان رسمي محذرة الفخفاخ من إغراق الإدارة التونسية بالتعيينات، ووزرائها هم أحمد قعلول (الرياضة)، ومنصف السليبي (التجهيز)، ولطفي زيتون (الشؤون المحلية)، وأنور معروف (النقل)، وعبد اللطيف المكي (الصحة)، وسليم شوري (التعليم العالي).

ولا يزال المشهد ضبابيا في تونس بشأن التحالفات التي ستصاغ في المستقبل القريب إثر مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة وسط تصاعد للاتهامات بين مكونات المشهد السياسي ما جعل التحذيرات تتالي من أزمة غير مسبوقه قد تنزلق نحوها البلاد.

كما ينص الفصل 98 على "تكليف رئيس الجمهورية للشخصية الأقدر بتكوين حكومة طبق مقتضيات الفصل 89 (وذلك عقب تلقيه استقالة مكتوبة من رئيس الحكومة)".

وتابع نص بيان الرئاسة، أن "سعيد بعث أيضا برسالة ثانية إلى الغنوشي، لده بقائمة الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية، قصد إجراء مشاورات معها، وذلك طبقا لما ينص عليه الفصل 89 من الدستور، بهدف تكليف الشخصية الأقدر من أجل تكوين حكومة".

وتأتي هذه الخطوة من سعيد في خضم أزمة سياسية حادة تعيش على وقعها تونس بعد جدال واسع بين رئيس الوزراء المستقيل وحركة النهضة تحول إلى تصفية حسابات بين الطرفين.

شخصية جديدة بتشكيل الحكومة في خطوة تصبح فيها زمام المبادرة لدى رئيس الجمهورية وتقطع الطريق أمام محاولات حركة النهضة الإسلامية سحب الثقة من الفخفاخ.

ويجسب بيان صادر عن الرئاسة التونسية، فإن سعيد بعث برسالة الأرباء، إلى رئيس مجلس نواب الشعب (البرلمان) راشد الغنوشي، لإعلامه بتلقيه وقبوله استقالة الفخفاخ وفقا لمقتضيات الفصل 98 من الدستور.

ويقتضى الفصل 89 من الدستور التونسي بأن "يقوم رئيس الجمهورية في أجل عشرة أيام بإجراء مشاورات مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية لتكليف الشخصية الأقدر من أجل تكوين حكومة في أجل أقصاه شهر".

تونس - طلب الرئيس التونسي قيس سعيد، الجمعة، من الأحزاب والائتلافات والكتل البرلمانية تقديم مرشحيها لرئاسة الحكومة، من أجل تعيين خلف لرئيس الوزراء المستقيل إلياس الفخفاخ.

وحسب ما اكدته وسائل إعلام محلية، راسل سعيد الأحزاب والائتلافات والكتل البرلمانية وطالبهم بتقديم مقترحاتهم حول الشخصية التي ستخلف الفخفاخ، ليتم تكليفها بتشكيل الحكومة المقبلة.

وتم تحديد يوم 22 يوليو الجاري، آخر موعد لتقديم أسماء المرشحين لمنصب رئيس الحكومة. وكان سعيد قد أعلن الخميس قبول استقالة الفخفاخ من رئاسة الوزراء، وبدء مشاورات لتكليف